● أخبار قصيرة

إتفاقية الغاز مع روسيا تحوّل إيران إلى قطب للغاز بالمنطقة

اعتبر وزير النفط الإيراني إتفاقية الغاز الموقعة مع روسيا بأنها تشكل كبيرة واسعة لتحول الجمهورية الإسلامية الإيرانية إلى قطب للغاز في المنطقة.
وخلال اجتماع الحكومة يوم الأحد، أشار جواد أوجي إلى التوقيع على الوثائق المتعلقة بنقل الغاز الروسي إلى إيران، وقال: إن الرئيس الشهيد كان يتابع منذ عام تنفيذ هذا الإتفاق في لقاءاته ومحادثاته مع الرئيس بوتين. وأضاف: إنه وبتوقيع هذه الوثائق، فقد تم اتخاذ خطوة كبيرة على طريق تحول إيران إلى قطب للغاز في المنطقة، وهو ما يمكن أن يحدث قفزة في حصة بلادنا في تجارة الغاز وايجاد تحول اقتصادي وصناعي في هذا المجال.

تنفيذ ٦ ملايين رحلة جوية على مدى ٤ أعوام

أعلن رئيس منظمة الطيران المدني الإيراني تنفيذ ٦ ملايين رحلة جوية دون وقوع حوادث وذلك على مدى نحو أربع سنوات، ورغم كل التحديات والحظر والمشاكل؛ ما يدل على الخبرة والقدرة والجهد العالي الذي يبذله القائمون على صناعة الطيران المدني في البلاد.
وأضاف محمد محمدي بخش، الأحد، خلال اجتماع بطهران: على الرغم من الظروف القاسية الناجمة عن الحظر الغربي المفروض على إيران؛ لكن قطاع صناعة الطيران المحلي يواصل مهامه باستخدام التكنولوجيا الحديثة. وأكد محمدي بخش إن البعض الذي كان يترقب إنهيار صناعة الطيران الإيرانية قبل ثلاث سنوات، يشهد اليوم تطورها ونموها.

زيادة صادرات المنتجات الزراعية بنسبة ٣٠٪

إرتفعت صادرات إيران من المنتجات الزراعية والغذائية من حيث القيمة بنسبة ٢٩/٨ ٪ في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الإيراني الحالي (٢٠ مارس - ٢٠ يونيو) على أساس سنوي.
وأعلنت مصلحة الجمارك الإيرانية أن صادرات المنتجات المذكورة ارتفعت أيضاً بنحو ٢٤ ٪ من حيث الوزن. كما صدرت إيران مليونا و٥٦٢ ألف طن من المنتجات الزراعية بقيمة ٦٨٤ مليون دولار منذ بداية العام الإيراني الحالي (٢٠ مارس/ آذار) إلى ٢٠ مايو/ أيار، مسجلة زيادة بنسبة ٢٨ ٪ في القيمة على أساس سنوي.
وصدرت إيران نحو ١/٢٦٠/٠٠٠ طن متري من المنتجات الزراعية بقيمة ٥٣٦ مليون دولار في نفس الفترة من العام الماضي. ومن حيث القيمة، فان أهم السلع الزراعية المصدرة خلال الفترة المذكورة هي التفاح بقيمة ٩٦/٣ مليون دولار، والفستق المقشور بقيمة ٧٤/١ مليون دولار، والبطيخ بقيمة ٧٣/٨ مليون دولار، والطماطم الحقلية بقيمة ٥٠/٣ مليون دولار والطماطم الدفيئة بقيمة ٤٤/٧ مليون دولار.
وتشير الإحصائيات إلى أن المواد الزراعية تشكل نحو ٦/٦٦ ٪ من الوزن الإجمالي و٨/٥٣ ٪ من إجمالي قيمة صادرات إيران في نفس الفترة من العام الجاري.

الأمين العام لغرفة التجارة الإيرانية - العراقية المشتركة:

يجب أن نبقى اللاعب الرئيسي في السوق العراقية

الوفاق

يؤكد الخبراء أن الحل لإنقاذ اقتصاد البلاد يكمن في الاعتماد على الصادرات غير النفطية. ووضعت الحكومة الثالثة عشرة، برئاسة الشهيد آية الله السيد إبراهيم رئيسي، حجر الأساس في هذا الصدد، وخلقت بيئة آمنة للتجار والناشطين الاقتصاديين من خلال تأمين الفرص وحل المشاكل الموروثة عن الحكومات السابقة. وبلغت الصادرات غير النفطية للبلاد في الحكومة الثالثة عشرة أكثر من ٥٠ مليار دولار، وهو رقم بدا بعيد المنال رغم العقوبات القاسية المفروضة على إيران. وقدوفرت الحكومة الثالثة عشرة ظروف ملائمة للناشطين الاقتصاديين والمصنعين والتجار لدخول أسواق جديدة. وتم تحقيق نجاحات كبيرة في هذا المجال أيضاً. والآن تعلّق الآمال على الحكومة الرابعة عشرة التي عليها أن تتابع الإتفاقيات المهمة الموقعة لتحقيق الإنجازات التجارية التي تليق بشأن بلادنا. وفي هذا الصدد، أجرينا حواراً مع جهانبخش سنجابي شيرازي، الأمين العام لغرفة التجارة الإيرانية - العراقية المشتركة، فيما يلي نصه:

ماهي الجوانب التي يجب الاهتمام بها حتى يتم تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للشعب في الحكومة الرابعة عشرة؟

إذا أردنا تحسين الوضع الاقتصادي، فإن أحد الحلول الصحيحة في هذا المجال هو زيادة الصادرات غير النفطية، لأن التجارة، مع خلق المزيد من القيمة المضافة، تؤدي إلى توفير النقد الأجنبي. لذلك، ومن أجل توفير المواد الأولية والسلع التي لا نملك في إنتاجها ميزة تنافسية، فإن العملة التي يتم الحصول عليها من التصدير من شأنها أن تكون فعالة ومثمرة للغاية.
وبغض النظر عن المواضيع السياسية، يجب على الحكومة الرابعة عشرة أن تولي إهتماماً إضافياً لمجال التصدير وتحاول تعديل سياسات التجارة الخارجية التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصادرات والواردات بطريقة تجعل إنتاجها يزيد من الصادرات غير النفطية. وإن الجهة المؤثرة الرئيسية في مجال الصادرات غير النفطية هي القطاع الخاص. وكقاعدة عامة، مع زيادة الصادرات من القطاع الخاص، لن تعود العقوبات لتشكل عائقاً أمام الناشطين الاقتصاديين، ويمكن للقطاع الخاص أن يعمل على الساحة الدولية بعيداً عن القضايا السياسية والهامشية.

كيف رأيتم وضع صادرات البلاد في الحكومة الثالثة عشرة؟

الحقيقة أننا طوال العقد ونصف العقد الماضيين (الـ١٥ سنة الماضية) كنا نشهد نمواً مستمراً للصادرات غير النفطية، وبشكل مؤقت فقط بسبب عوامل مثل انتشار فيروس كورونا والذي أثر على التجارة في معظم الدول، أصبح هناك انخفاض في ميزان الصادرات، وكذلك وبسبب ظهور تنظيم داعش الإرهابي كنا نواجه أزمة في تصدير البضائع إلى العراق وسوريا وانخفضت التجارة مع هذه الدول لمدة عامين. وبعيداً عن هذا التراجع المؤقت، فقد زادت صادرات البلاد.
وفي الحكومة الثالثة عشرة، ومع الدبلوماسية والمفاوضات التي جرت، زادت صادرات البلاد بظروف أفضل، خاصة مع الدول المجاورة، وشهدنا زيادة في حجم المبادلات التجارية. ولذلك، من المتوقع أن تبذل الحكومة الرابعة عشرة كل جهودها لتحسين واقع التجارة في البلاد. كما تم إتباع الإتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف بجدية، وأصبحت إيران عضواً في معظم الإتفاقيات الدولية مثل شانغهاي وأوراسيا وبريكس وغيرها. لذلك يمكن للحكومة الرابعة عشرة أن تتابع الإتفاقيات التي تم الإنتهاء منها أو الإتفاقيات التي يمكن أن تشارك فيها إيران، من أجل تحقيق نتائج جيدة في هذا الصدد.

ما هو الموضوع المهم الذي على الحكومة الرابعة عشرة رعايته في مجال الصادرات غير النفطية؟

لقد فرضت سياسات العملة الإجمالية التي تم اعتمادها حقيقتين على العملية التجارية في البلاد. الواقع الملموس الأول كان في بيئة التصدير لدينا، التي فرضت عملياً رسوماً جمركية على المصدّر؛ ولأن المصدر يبيع بضائعه بسعر الصرف الحر وكان عليه أن يشتري أيضاً بسعر الصرف الحر، وفقاً للقانون، فقد كان يعرضها بنصف سعر الصرف، وبالتالي سيتكبد المصدّر خسائر كبيرة. في مثل هذه الحالة، كان هناك طريقتان: الأولى هي أن المصدّر سيتخلى عن التصدير، وهو أمر يتعلق برزقه وعمله ولا يمكنه القيام به عملياً. أما الطريقة الثانية، فكانت تقليل الخسائر بآليات غير قانونية، ولهذا السبب فقد واجهنا ظاهرة عدم الإفصاح من قبل المصدرين.
وكان للبنك المركزي تعاون جيد مع التجار والناشطين الاقتصاديين؛ لكن أعتقد أنه يجب إعادة النظر في بعض الظروف الراهنة من أجل تحفيز وزيادة الصادرات غير النفطية. وبحسب تجربة الحكومات السابقة، فإن الحكومة الرابعة عشرة بحاجة إلى التفكير في إجراءات لتحسين صادرات البلاد غير النفطية.

ماذا تتوقعون بالنسبة لمستقبل صادرات البلاد في الحكومة الرابعة عشرة؟

أعتقد أنه كلما تمت إزالة المعوقات المذكورة، كلما توصلنا بشكل أسرع إلى تحقيق الزيادة في حجم الصادرات غير النفطية. وبالتأكيد سنحقق نتائج جيدة في الحكومة الرابعة عشرة، خاصة أنه في الحكومة الثالثة عشرة كان الوضع التصديري للبلاد جيداً ولم يكن هناك انخفاض كبير في معدلات التجارة، وإذا حدث انخفاض فهو مؤقت ويتعلق بعوامل خارجية محددة. ولذلك، نحن متفائلون للغاية بشأن المستقبل التجاري للبلاد. وأؤكد أنه إذا تم تعديل جزء من سياسات النقد الأجنبي والتجارة، فسنشهد بالتأكيد قفزة في الصادرات. ومن الأسواق التي يجب على الحكومة الرابعة عشرة الاهتمام بها هو السوق العراقية، حيث تريد العديد من البلدان أن تكون حاضرة في هذه السوق؛ لكن يجب أن نحاول أن نبقى اللاعب الرئيسي في سوق هذا البلد.
إن ميزاننا التجاري مع العراق يبلغ ١٠ مليارات دولار، ٩٥ ٪ منها لصالحنا؛ لكن علينا أن نتوقع كيف سيسير وضعنا التجاري مع العراق بحسب الأحداث والظروف. كما أننا بحاجة لحماية أنفسنا في هذه السوق، وأن تكون لدينا التوقعات اللازمة للتواجد في هذه السوق مع البصيرة والتخطيط، مع الأخذ في الاعتبار المنافسين، حيث أنه من بين كل ٥ دولارات من صادراتنا، يرتبط دولار واحد بالصادرات إلى العراق، فإذا لم يكن لدينا التوقعات والاستشراف اللازم لمستقبل التجارة مع العراق وخسرنا هذا السوق، فهذا يعني أننا نخسر ٢٠ ٪ من التجارة.
وأخيراً، لدينا سيناريوهان للتجارة مع العراق في عام ٢٠٢٥، وافتراضنا المنطقي يجب أن يتجه نحو سيناريو التجارة الذهبية، ولهذا لابد من موازنة الميزان التجاري والتحرك نحو التجارة التفضيلية. وعلى المدى القصير، ستكون تجارتنا مع العراق جيدة، بل مثالية حتى عام ٢٠٢٥؛ لكن على المدى الطويل، وبالنظر إلى الظروف ووجود المنافسين وغيرها من القضايا، ونشاط العراقيين، فإن تجارتنا مع العراق ستواجه بعض الصعوبات.

من بين كل ٥ دولارات من صادراتنا، يرتبط دولار واحد بالصادرات إلى العراق، فإذا لم يكن لدينا التوقعات والاستشراف اللازم لمستقبل التجارة مع العراق وخسرنا هذا السوق، فهذا يعني أننا نخسر ٢٠٪ من التجارة

مدعوماً ببيانات أظهرت تراجع التضخم في أميركا

النفط يرتفع مع تراجع الدولار واستقرار الذهب

ارتفعت أسعار النفط الخام في تعاملات الإثنين، مدعومة بتوقعات عجز في المعروض ناجم عن ذروة استهلاك الوقود في فصل الصيف وتخفيضات «أوبك بلس» في الربع الثالث؛ لكن الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة وزيادة الإنتاج من خارج مجموعة «أوبك بلس» حدت من المكاسب. في حين ارتفع اليورو بعد نتيجة الجولة الأولى من الانتخابات الفرنسية، واستقرت أسعار الذهب مدعومة ببيانات أظهرت تراجع التضخم في أميركا.
وصعدت العقود الآجلة لخام برنت ٤٨ سنتاً أو ٠/٥٦ ٪ إلى ٨٤/٤٨ دولار للبرميل، كما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي ٤٩ سنتاً أو ٠/٦ ٪ إلى ٨٢/٠٣ دولار للبرميل. وارتفع الخامان نحو ٦ ٪ في يونيو/ حزيران، إذ وصل سعر برنت عند التسوية إلى أكثر من ٨٥ دولاراً للبرميل في الأسبوعين الماضيين بعد أن مددت مجموعة «أوبك بلس»، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» وحلفاءها، معظم تخفيضاتها الكبيرة لإنتاج النفط حتى نهاية عام ٢٠٢٥.

سوق العملات

وفي إطار الأسواق، ارتفع اليورو بعد تصدر تحالف ينتمي لليمين المتطرف الجولة الأولى من الانتخابات البرلمانية الفرنسية، فيما يكافح الين للابتعاد عن أدنى مستوياته في ٣٨ عاماً. وارتفع اليورو، الذي انخفض نحو ٠/٨ ٪ منذ دعا الرئيس إيمانويل ماكرون لإجراء الانتخابات في التاسع من يونيو/ حزيران، ٠/٤ ٪ إلى ١/٠٧٥٥ دولار، بعد أن لامس أعلى مستوى في أسبوعين في وقت سابق من الجلسة.

وأدى ارتفاع اليورو إلى انخفاض الدولار قليلاً مقابل سلة من ٦ عملات رئيسية؛ لكن العملة الأميركية كانت تعاني، كذلك، جراء بيانات صدرت يوم الجمعة أظهرت تباطؤ التضخم الأميركي في مايو/ أيار، مما عزز توقعات بدء مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأميركي) في خفض أسعار الفائدة في وقت لاحق من العام.
ومقابل الدولار، ارتفع الجنيه الإسترليني ٠/٢٢ ٪ إلى ١/٢٦٦٩ دولار، كما ارتفع الدولار الأسترالي ٠/١٨ ٪ إلى ٠/٦٦٧٨ دولار بعد أن تراجع ٠/٠٧ ٪ خلال تعاملات الإثنين. وانخفض مؤشر الدولار ٠/٢٧ ٪ إلى ١٠٥/٥٨ نقطة، بعد أن سجل في وقت سابق أدنى مستوى في أسبوع.

الذهب

واستقرت أسعار الذهب، يوم أمس، مدعومة ببيانات أظهرت تراجع التضخم في الولايات المتحدة في مايو/ أيار مما عزز الآمال في أن يبدأ مجلس الاحتياطي الاتحادي في خفض أسعار الفائدة هذا العام.
ولم يطرأ أي تغيير يذكر على الذهب في المعاملات الفورية واستقر عند ٢٣٢٦/٨١ دولار للأوقية (الأونصة)، وقفزت الأسعار أكثر من ٤ ٪ خلال الربع الثاني من العام الجاري. وتراجعت العقود الأميركية الآجلة للذهب ٠/٠٨ ٪ إلى ٢٣٣٧/٤ دولار.
وأظهرت بيانات يوم الجمعة ارتفاع مؤشر نفقات الاستهلاك الشخصي في الولايات المتحدة ٠/٦ ٪ على أساس سنوي حتى نهاية مايو/ أيار بعد ارتفاعه ٢/٧ ٪ في أبريل/نيسان، في حين جاءت قراءات التضخم للشهر متماشية مع توقعات الاقتصاديين.